

أخبار الاقتصاد المحلي

- وزارة المالية تتوقع تحقيق نمو بنسبة ٥,٧% في موازنة الدولة للعام المالي المقبل ٢٠٢٣/٢٠٢٢. المتوقع أن يتسرع النمو تدريجيا خلال السنوات المقبلة ليصل إلى ٦% في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، من المتوقع أن يتقلص عجز الموازنة إلى ١,١% في العام المالي المقبل، مع خطة لخفضه إلى ١,١% في العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤. وتنطلع الوزارة إلى تحقيق فائض أولي ٢٪ على المدى المتوسط. ومن المنتظر أن يرتفع الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية في العام المالي المقبل، لرفع مستوى معيشة المواطنين، حسبما ذكر البيان. ولم يوضح معيط تفاصيل الإنفاق المتوقعة واكتفى بالقول إن الحكومة خططت لزيادة الإنفاق على مبادرة "حياة كريمة". "وزارة المالية"
- الحكومة تبدأ تحركاتها لهيكلة منظومة الدعم. الحكومة بدأت مناقشة مقترنات هيكلة منظومة الدعم، أنه تم تشكيل لجنة برئاسته، وعضوية وزارات التموين والتجارة الداخلية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والمالية، والتنمية المحلية، والداخلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتضامن الاجتماعي، والتجارة والصناعة، وعدد من الجهات المعنية لهذا الغرض-تشكيل لجنة حوكمة إجراءات توزيع الدعم تستهدف وضع معايير لمعادلة استحقاق الدعم، ووضع آليات التنفيذ الخاصة بتنمية المنظومة الحالية من الأسر غير المستحقة. ايكونى بلس"
- قانون التكنولوجيا المالية يحصل على موافقة النواب . ويغطي القانون عدة مجالات تشمل المستشار المالي، والتمويل الأصغر، والتكنولوجيا التأمينية، والتمويل الاستهلاكي من خلال قنوات التكنولوجيا المالية-يمنح القانون لهيئة الرقابة المالية سلطة تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية، بما في ذلك إصدار التراخيص والموافقات لأعمال وخدمات التكنولوجيا المالية. وجرى تكليف هيئة الرقابة المالية باتخاذ الخطوات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي، والذي يعرفه القانون بأنه توسيع استخدام الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفق ما جاء في تقرير مشترك للجان البرلمان حول مشروع القانون. "البورصة"
- مصر تستهدف إصدار أول صكوك سيادية بملياري دولار في يونيو.

تستهدف مصر الانتهاء من اللائحة التنفيذية

- مجلس النواب يوافق على مشروع قانون لتحويل نسبة مئوية من الفائض السنوي الناتج عن "الصناديق والحسابات الخاصة" الوزارية (التي يشار إليها غالباً باسم الصناديق الخاصة وعدها خو ٧ آلاف صندوق وحساب) إلى خزينة الدولة. ومن المتوقع أن تدر هذه النسبة مجتمعة ٢,٥ إلى ٣ مليارات جنيه إلى الخزانة العامة للدولة سنوياً. وينص التشريع، الذي جرى إقراره لأول مرة في عام ٢٠١٨، على أن تؤول نسبة تتراوح بين ٥ و١٥٪ من أرصدة هذه الصناديق إلى الخزانة العامة، ويطلب التجديد سنوياً."انتيريرايز"

أخبار الشركات

- «إيديتا» تستبعد زيادة أسعار منتجاتها خلال الشهور الأولى من ٢٠٢٢ . "المال"
- "إيديتا" تعلن فشل مفاوضات الاستحواذ على أصول "المصرية البلجيكية للاستثمارات". "مباشر"
- "أيبيكو" تحصل على موافقة هيئة الدواء المصرية لإنجاح حبوب لعلاج كورونا."مباشر"
- الرقابة المالية توفق على نشر تقرير إفصاح زيادة رأس المال المصري لتنمية الصادرات.
- وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على نشر تقرير الإفصاح للبنك المصري لتنمية الصادرات بغرض السير في إجراءات زيادة رأس المال البنك المصدر من ٣,٢٧ مليار جنيه إلى ٥,٧٣ مليار جنيه. أنه تمت الموافقة على نشر إفصاح زيادة رأس المال بزيادة مليار جنيه بقيمة اسمية جنيه للسهم الواحد، بالإضافة إلى مصاريف إصدار بواقع ١٠ قروش للسهم من خلال دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب النقدي كل حسب مساهمته في رأس المال مع تداول حق الاكتتاب منفصل."مباشر"
- "عناقة" تدرس الحصول على رخصة صهر لإنتاج البيليت.
- علقت مصر الوطنية للصلب - عناقة، على أنباء برغبتها في الحصول على رخصة صهر لإنتاج البيليت. جارٍ دراسة كافة التفاصيل الواردة بكراسة الشروط. وأكدت أنه سيتم الإفصاح عن تلك النتائج وكافة التفاصيل فور الانتهاء منها."مباشر"
- "قناة السويس للتكنولوجيا" تعلن تأجيل دعوى قضائية إلى ٥ أبريل المقبل . "مباشر"

- الأسهم الأمريكية ختمت مراجعة الجمعة وسط الحديث عن رفع الفائدة قريباً."المال"
 - الأسهم الأوروبية تغلق مراجعة الجمعة وارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين."المال"
 - أسعار النفط تواصل الصعود بسبب مخاوف الإمدادات واضطرابات كازاخستان."حبي"